



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة آمنة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الحماية الاجتماعية في المغرب في ضوء المعايير الدولية

المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية

مجلس المستشارين - 17 فبراير 2025

السيد الرئيس
السيدات والسيدات

شكرا لمنظمي المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية، على إشراك المجلس للتداول حول موضوع يحظى بمتابعة مستمرة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يركز في مهامه على دستور المملكة والاتفاقيات الدولية.

ولأن الحماية الاجتماعية تعد موضوعا محيلا للتنمية، كحق من حقوق الإنسان، التزمت به الحكومة كإصلاح طموح لتعميم الحماية الاجتماعية بحلول 2025.

وقبل أن أتقاسم معكم عدد من التحديات والانشغالات، فيني اذكر ببعض المبادئ الدولية التي تنص على الحماية الاجتماعية، والتي على أساسها نقيم مدى ضمان الحماية الاجتماعية:

- يكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان 22 و25) ضمان الحق في الحماية الاجتماعية ومستوى معيشي لائق؛
- يحدد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادتين 9 و10 ضمان الحماية الاجتماعية بكل أشكالها؛
- تعد من أهم أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة، حيث ينص الهدف الثالث على إرساء نظام وتدابير للحماية الاجتماعية، متاحا للجميع وعلى أهميته للقضاء على الفقر وتقليل الفوارق؛
- تحدد اتفاقية 102 لمنظمة العمل الدولية (1952) بشأن الضمان الاجتماعي معايير دنيا لأنظمتها وتشمل تسعة اركان وهي الرعاية الطبية والتعويضات على المرض وعن البطالة وعن الشيخوخة وعن إصابات العمل والأمراض المهنية والتعويضات العائلية وعن الأمومة وعن العجز وأعانة أسر العمال المتوفين...

وكما تعرفون، أطلقت المملكة عددا من التدابير والاجراءات في مجال الحماية الاجتماعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتي لم تأخذ اطارها الشامل إلا منذ أبريل 2021 حينما أعطى جلالة الملك انطلاقة تعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره انتقالا هيكليا في مسار أعمال الحق في الحماية الاجتماعية.

وقد شكل القانون الإطار ذي الصلة، رقم 09.21، لبنة أساسية وخطوة مهمة لبناء نظام للحماية الاجتماعية، وتكريس فعالية هذا الحق لكل المغاربة. ويتابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ سنة 2021 من خلال تقاريره السنوية والموضوعاتية مدى إعمال هذا الإصلاح المهيكل، الذي سيدخل خلال السنة الجارية المراحل الأخيرة لأجراً أركانه الأربعة التي يحددها القانون الإطار؛ لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (بين سنتي 2021 و2022)، وتعميم التعويضات العائلية (بين 2023 و2024)، وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل (سنة 2025).

وإذا كان المجلس يسجل بإيجابية التقدم المحرز في إنجاز هذا الورش على مستوى تطور عدد المستفيدين من مختلف البرامج، فإنه يتوقف عند مجموعة من التحديات التي سجلناها عبر الرصد اليومي لمختلف مراحل التنفيذ ومجموعة من الشكايات التي توصلنا بها خلال السنوات الأربع الماضية، ومنها:

1- التحدي المرتبط بالتسجيل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، حيث أدى تأخر تسجيل مواطنين إلى جعلهم خارج دائرة المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر... وربما نحن في حاجة لتدقيق استهداف أفضل للمستفيدين؛

2- تحدي استكمال الانتقال من نظام راميد إلى نظام التأمين الإجباري، سجلنا عدم استفادة مواطنين من التغطية الصحية الإجبارية بسبب عدم تحويلهم من نظام راميد إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بسبب عدم استكمال الوثائق أو للإلزامهم بأداء جزء من المساهمة في نظام التغطية الصحية الخاص بهم.... وربما نحن بحاجة لمسطرة طعون تمكن هؤلاء من استكمال انخراطهم ودعم مسار تعميم التأمين الإجباري؛

3- تحدي ضمان استدامة تمويل المشروع بمختلف مكوناته، خاصة على ضوء عجز عدد مهم من الفئات السوسيو مهنية من أداء مساهماتهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً) والذين يفرض عليهم القانون ذلك من أجل الاستفادة من التغطية الصحية الإجبارية، إلا أن تصريحاتهم تفيد عجزهم عن ذلك.

كما رصد المجلس عدة شكايات ترتبط بإيقاف صرف الدعم المالي المباشر لأسر يبدو من خلال وضعها المعيشي أنها أسر هشة وفقيرة. وتعد استدامة تمويل الحماية الاجتماعية تحدياً رئيسياً فالاعتماد على المساهمات الاجتماعية ضروري... ولا بد من التفكير في توسيع قاعدة المساهمة،

- 4- التفاوتات المجالية التي تنعكس أيضا على مستوى خدمات الرعاية الصحية، حيث لا تزال العديد من المناطق القروية تعيش إشكالات كبيرة على مستوى الولوج إلى الحق في الصحة؛
- 5 - ضعف البنيات الصحية العمومية : وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى حرمان فئات واسعة من المواطنين من فعالية الحق في التغطية الصحية، رغم تمتعهم بالتسجيل في برنامج التغطية الصحية الإجبارية؛
- 6 -عدم استفادة فئات معينة من مزايا البرامج الاجتماعية بسبب الأمية؛
- 7 - غياب التواصل من طرف الفاعل المؤسساتي لتبسيط كيفية الولوج إلى مختلف الخدمات والمزايا التي توفرها الحماية الاجتماعية؛
- 8 -الصعوبات المالية الخاصة بنظام التقاعد: ومن المهم التساؤل بشأن الانتقال من نظام قائم على المساعدات الاجتماعية إلى نظام مساهماتي مستدام.

كما أن هناك تحديات ذات صلة باستكمال مشروع الحماية الاجتماعية للأركان الخمسة المتبقية وتنصيب الإطار القانوني الحالي على ذلك وإدماج فئات معينة مثل النساء والعمال والمهاجرين والأشخاص في وضعية إعاقة... وقد خلص المجلس في رصده ومتابعته لوجود نقص في الاستهداف الدقيق للمستفيدين وللمحدودية ميزانيات مقارنة بالاحتياجات المتزايدة...

إن تقييم الإطار القانوني المنظم للحماية الاجتماعية ببلادنا على ضوء المعايير الدولية، يثير أهمية ترسيخ مكتسباته عبر ملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية وملاءمة النظام الوطني للحماية الاجتماعية مع التوصيات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية، خصوصا منها الاتفاقية رقم 102 بشأن الضمان الاجتماعي والاتفاقية رقم 183 بشأن حماية الأمومة والاتفاقية رقم 121 بشأن إعانات إصابات العمل والتوصية رقم 202 بشأن معيار الحق في الحماية الاجتماعية... فضلا عن إدماج الأركان الخمسة المتبقية الرعاية الطبية، وإعانات المرض، وإعانات البطالة، ومعاشات الشيخوخة، والتعويضات عن الإصابات بسبب العمل، وإعانات الأسرة، في القانون الاطار للحماية الاجتماعية بما يعزز انسجامها مع المواثيق الدولية. وقد قدمنا بهذا الخصوص توصيات في تقارير سابقة للمجلس؛ على غرار التقرير الموضوعاتي حول "فعالية الحق في الصحة بالمغرب.. التحديات والرهانات ومداخل التعزيز" الصادر سنة 2022،¹ والتقرير السنوية للخمس سنوات الماضية.²

السيدات والسادة

¹ <https://www.cndh.ma/ar/tqyr-almjls-awtwny-lhqwq-alansan-hwl-flyt-alhq-fy-alsht-balmghrbaltdhyat-walrhanat-wmdakhl-altzyz>

² - بين سنوات 2019 و 2023.

لا شك أن التعهد الذي تقدم به المغرب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بتعزيز المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، والالتزام بتنفيذه قبل 31 دجنبر 2026، يؤكد على الانخراط في إصلاح هيكلي يروم ضمان فعالية الحق في الحماية الاجتماعية، وقد يشكل فرصة لتقييم جدي لما تم إنجازه والعمل على استباق التحديات التي تعترضه في سياق دولي يتسم بتراكم الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد بدأ المغرب، الحضور الكرام، إصلاحًا جوهريًا لتعميم نظام الحماية الاجتماعية، تعتريه تحديات قائمة فيما يتعلق بإدماج العمال في القطاع غير المهيكل، وتسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية، والاستدامة المالية لأنظمة التقاعد، واستهداف المساعدات الاجتماعية. هذه التحديات بحاجة لقواعد حكمة، عبر تحديث آليات الإدارة وتمويل مستدام.

تهدف، إذن، المعايير الدولية في مجال الحماية الاجتماعية إلى ضمان وصول عادل إلى الحقوق الأساسية للضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذه المعايير ليست دائمًا ملزمة قانونيًا، إلا أنها تلعب دورًا رئيسيًا في توجيه السياسات الوطنية المرتبطة بالحماية الاجتماعية، وعلى أساسها نقيس مدى تمتع الأفراد والمجموعات بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومناهضة الفقر والتفاوتات المحلية.

شكرا لكم